فوز ترامب قد يطلق العنان للذكاء الاصطناعي الخطير

الكاتب: إريك غيلر

المصدر: مجلة "wired" الأميركي، نشر بتاريخ 25 تشرين الأول 2024

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

الكاتب: إريك غيلر

المصدر: مجلة "wired" الأميركي، نشر بتاريخ 25 تشرين الأول 2024[1]

من المرجح أن تؤدي معارضة دونالد ترامب لمعايير السلامة "الواعية" الخاصة بالذكاء الاصطناعي إلى إلغاء القوانين التي تحمي الأميركيين من المعلومات المُضلّلة والتمييز وما هو أسوأ من ذلك.

في حال فاز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأميركية في الخامس من تشرين الثاني، فمن المرجح أن يخرج مسار تطوير الذكاء الاصطناعي عن حواجز الحماية، خصوصاً مع تزايد خطورة نماذج الذكاء الاصطناعي المُعيبة.

إنّ انتخاب ترامب لولاية رئاسية ثانية من شأنه أن يعيد بشكل كبير تشكيل أو حتى عرقلة الجهود الرامية إلى حماية الأميركيين من المخاطر المتعددة التي يفرضها الذكاء الاصطناعي المُصمّم بشكل رديء، بما في ذلك التمييز والمعلومات المُضلِّلة وإلحاق الضرر بالخوارزميات المُستخدمة في التكنولوجيا مثل المركبات ذاتية القيادة.

لقد بدأت الحكومة الفيدرالية في الإشراف على شركات الذكاء الاصطناعي وتقديم المشورة إليها بموجب أمر تنفيذي صادر عن الرئيس جو بايدن في تشرين الأول 2023، لكن ترامب تعهد إلغاء هذا الأمر، مشيراً إلى أنه "يعوّق الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي" و "يفرض أفكاراً يسارية راديكالية" على تطور الذكاء الاصطناعي من جهة نظره.

تعهد ترامب هذا أثار الحماسة في نفوس منتقدي الأمر التنفيذي للحكومة الفيدرالية حيث يعدّونه خطيراً وغير قانوني ، ويُمثل – برأيهم- عائقاً أمام سباق التسلّح الرقمي بين الولايات المتحدة والصين. وأكثر هؤلاء المنتقدين هم حلفاء ترامب المُقرّبون، من الرئيس التنفيذي لشركة "إكس" إيلون ماسك ، وصاحب رأس المال المغامر مارك أندريسن، إلى الأعضاء الجمهوريين في الكونغرس، ونحو عشرين من المدّعين العامّين التابعين للحزب الجمهوري. كذلك، يعارض نائب ترامب، السيناتور جيه دي فانس عن ولاية أوهايو، بشدة تنظيم الذكاء الاصطناعي.

في هذا السياق، قال جايكوب هيلبيرغ، وهو أحد التنفيذيين التقنيين ومتحمس للذكاء الاصطناعي، والذي أُطلق عليه اسم "همس ترامب في وادي السيليكون " : لا يرغب الجمهوريون في التسرّع في الإفراط في تنظيم هذا القطاع.

لكن خبراء التكنولوجيا والإنترنت يحذرون من أنّ إلغاء الأحكام المتعلقة بالسلامة والأمن، والتي ينص عليها الأمر التنفيذي، قد تحد صدقية نماذج الذكاء الاصطناعي التي تتسلل بصورة مطردة إلى جميع جوانب الحياة الأميركية، من النقل والطب إلى التوظيف والمراقبة.

بعبارة أخرى، يمكن أن تساعد الانتخابات الرئاسية المقبلة على تحديد ما إذا كان الذكاء الاصطناعي سيصبح أداة إنتاجية، أو عامل فوضى لا يمكن السيطرة عليه.

[1] A Trump Win Could Unleash Dangerous AI .https://www.wired.com/story/donald-trump-ai-safety-regulation/

الرقابة والمشورة.. يداً بيد

يتناول الأمر التنفيذي الصادر عن بايدن إلى كل التفاصيل بدءاً من استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين الرعاية الصحية للمحاربين القدامى، وصولاً إلى وضع ضمانات لإستخدام الذكاء الاصطناعي في اكتشاف الأدوية. إلّا أنّ معظم الجدل السياسي، الذي يدور بشأن الأمر التنفيذي، ينبع من فقرتيّن في القسم الذي يتناول مخاطر الأمن الرقمي وتأثيرات السلامة في العالم الحقيقي.

يشترط أحد هذه البنود على مالكي نماذج الذكاء الاصطناعي القوية إبلاغ الحكومة حول كيفية تدريبهم للنماذج وحمايتها من التلاعب والسرقة، بما في ذلك تقديم نتائج "اختبارات الفريق الأحمر" المُصممة للعثور على نقاط الضعف في أنظمة الذكاء الاصطناعي من خلال محاكاة الهجمات. ويوجه البند الآخر المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا (NIST) التابع لوزارة التجارة إلى إصدار إرشادات تساعد الشركات على تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي الآمنة من الهجمات السيبرانية والخالية من التحيّز.

يجري العمل على قدم وساق في هذه المشاريع. وقد اقترحت الحكومة شروطاً تتضمن إعداد تقارير فصلية لمطوري الذكاء الاصطناعي، وأصدر المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا وثائق توجيهية بشأن الذكاء الاصطناعي تتعلق بإدارة المخاطر، وتطوير البرمجيات الآمنة، والعلامات المائية للمحتوى الاصطناعي، ومنع إساءة استخدام النماذج، بالإضافة إلى إطلاق مبادرات متعددة لتعزيز اختبار النماذج.

يؤكد مؤيدو هذه الجهود أنها أساسية للحفاظ على الرقابة الحكومية الأساسية على قطاع الذكاء الاصطناعي سريع التوسع، وإيعاز المطورين لتحسين الأمن. أما بالنسبة إلى النقّاد المحافظين، فإن شروط الإبلاغ تُعد تجاوزاً غير قانوني من جانب الحكومة من شأنه أن يحطم الابتكارات في مجال الذكاء الاصطناعي ويكشف الأسرار التجارية للمطورين، في حين أن توجيهات المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا ما هي إلاّ حيلة ليبرالية لإصابة الذكاء الاصطناعي بمفاهيم يسارية متطرفة بشأن التضليل والتحيز، والتي ترقى إلى مستوى الرقابة على الخطاب المحافظ.

وفي تجمّع حاشد في سيدار رابيدز في ولاية أيوا، في كانون الأول الماضي، انتقد الأمر التنفيذي الصادر عن بايدن، زاعماً، الاصطناعي لأغراض شائنة. أن إدارة بايدن استخدمت

وقال: "عندما يُعاد انتخابي، سأقوم بإلغاء الأمر التنفيذي الخاص بالذكاء الاصطناعي، الصادر عن أدارة بايدن، وسأحظر استخدام الذكاء الاصطناعي لفرض رقابة على حرية تعبير المواطنين الأميركيين من اليوم الأول.

حيطة واجبة أم عبء غير ضروري ؟

أثارت جهود بايدن لجمع المعلومات حول كيفية قيام الشركات بتطوير واختبار وحماية نماذج الذكاء الاصطناعي الخاصة بها ضجة في الكابيتول هيل بمجرد الإعلان عنها.

واستغل الجمهوريون في الكونغرس حقيقة أنّ بايدن برّر المطلب الجديد من خلال تفعيل قانون الإنتاج الدفاعي لعام 1950، وهو إجراء في زمن الحرب يسمح للحكومة بتوجيه أنشطة القطاع الخاص لضمان إمدادات موثوقة من السلع والخدمات. ووصف المشرعون من الحزب الجمهوري خطوة بايدن بأنها غير مناسبة وغير قانونية وغير ضرورية.

كما انتقد المحافظون شروط الإبلاغ باعتبارها عبئاً على القطاع الخاص. وقالت النائبة نانسي ميس خلال جلسة استماع ترأستها في آذار بشأن "تجاوزات البيت الأبيض في مجال الذكاء الاصطناعي"، إن هذا البند "قد يخيف المبتكرين المحتملين ويعرقل مزيداً من الإنجازات".

يُشير هيلبيرغ إلى إنّ الشروط المرهقة تفيد الشركات القائمة وتضرّ الشركات الناشئة، وإنّ منتقدي وادي السيليكون يخشون أن تكون الشروط بمثابة "نقطة انطلاق" نحو نظام ترخيص يجب أن يحصل من خلاله المطورون على إذن من الحكومة لإختبار نماذجهم.

ويقول ستيف ديلبيانكو، الرئيس التنفيذي لمجموعة التكنولوجيا إلى أنّ شرط الإبلاغ عن نتائج اختبار الفريق الأحمر يرقى إلى مستوى الرقابة الفعلية، علماً بأن الحكومة ستبحث عن مشاكل مثل التحيّز والمعلومات المُضلِّلة. وقال: "أنا قلق تماماً بشأن إدارة اليساريين التي ستؤدي اختبارات فريقها الأحمر إلى قيام الذكاء الاصطناعي بتقييد ما يولِّده خوفاً من إثارة القلق.

ويرى المحافظون أنّ أي قانون يخنق الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي، سيكلف الولايات المتحدة غالياً في منافستها التكنولوجية مع الصين.

وقال هيلبيرغ: "إنهم عدوانيون للغاية، وقد جعلوا من السيطرة على الذكاء الاصطناعي عنصراً أساسياً في استراتيجيتهم حول كيفية القتال في الحروب والفوز بها. والفجوة بين قدراتنا وقدرات الصين تتقلص مع مرور كل عام".

معايير السلامة "الواعية"

من خلال تضمين الأضرار الاجتماعية في إرشاداته الخاصة بأمن الذكاء الاصطناعي، أثار المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا غضب المحافظين وأطلق جبهة أخرى في الحرب الثقافية حول الاعتدال في المحتوى وحرية التعبير.

وانتقد الجمهوريون توجيهات المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا باعتبارها شكلاً من أشكال الرقابة الحكومية المستترة. ومؤخراً، انتقد السيناتور تيد كروز ما أسماه "معايير "أمن" الذكاء الاصطناعي" الخاصة بالمعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا لكونها جزءاً من "خطة إدارة بايدن لتقييد حرية التعبير بناءاً على الأضرار الاجتماعية غير المتبلورة".

و يرفض العديد من المحافظين بشكل قاطع فكرة أن الذكاء الاصطناعي قد يرسّخ الأضرار الاجتماعية، ويجب تصميمه بطريقة لا تتسبب بحدوث أي أضرار.

وقال هيلبيرغ: "إنه حل للبحث عن مشكلة غير موجودة فعلياً. إذ لم يكن هناك أدلة على وجود مشكلات في التمييز في مجال الذكاء الاصطناعي".

وأظهرت الدراسات والتحقيقات أن نماذج الذكاء الاصطناعي تحتوي على تحيّزات ترسّخ التمييز، بما في ذلك في مجالات التوظيف، والشرطة، والرعاية الصحية. كما تشير الأبحاث إلى أن الأشخاص الذين يواجهون هذه التحيّزات قد يتبنونها بشكل غير مقصود.

ويشعر المحافظون بالقلق إزاء مبالغة شركات الذكاء الاصطناعي في تصحيح الأخطاء المتعلقة بهذه المشكلة أكثر من قلقهم بشأن المشكلة نفسها. وقد استشهد هيلبيرغ بقضية قديمة تتعلق بمنصة الذكاء الاصطناعي التوليدي من "غوغل" قائلاً: "توجد علاقة عكسية مباشرة بين درجة الوعي في الذكاء الاصطناعي وفائدة الذكاء الاصطناعي".

ويرغب الجمهوريون من المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا في التركيز على مخاطر السلامة المادية للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك قدرته على مساعدة الإرهابيين في بناء أسلحة بيولوجية (وهو أمر يعالجه الأمر التنفيذي الصادر عن بايدن). وفي حال فاز ترامب في الانتخابات الرئاسية، فيُرجَح أن يقلِّل الأشخاص الذين عيّنهم تركيزهم على الأبحاث الحكومية حول الأضرار الاجتماعية للذكاء الاصطناعي.

الدفاع عن " النهج الخفيف في تنظيم الإنترنت"

يقدم الخبراء في مجال الذكاء الاصطناعي والمشرعون دفاعات قوية عن أجندة بايدن المتعلقة بأمن الذكاء الاصطناعي.

وقال النائب تيد ليو، الرئيس المشارك الديمقراطي في فريق عمل الذكاء الاصطناعي التابع لمجلس النواب، إن هذه المشاريع "تمكن الولايات المتحدة من البقاء في طليعة" البلدان المطوّرة للذكاء الاصطناعي "مع حماية الأميركيين من الأضرار المحتملة".

وتُعد شروط الإبلاغ ضرورية لتنبيه الحكومة إلى القدرات الجديدة التي يحتمل أن تكون خطيرة في نماذج الذكاء الاصطناعي القوية بشكل مطرد، بحسب مسؤول حكومي أميركي يعمل في قضايا الذكاء الاصطناعي.

وهم يرون أن الأمر التنفيذي الصادر عن بايدن، على عكس قوانين الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي والصين، يعكس "نهجاً واسعاً للغاية ومبسطاً يسهم في مواصلة تعزيز الابتكار".

ويرفض نيك ريس، الذي شغل منصب أول مدير لقسم التكنولوجيا الناشئة في وزارة الأمن الداخلي من عام 2019 إلى عام 2023، الادعاءات المحافظة بأن شرط الإبلاغ سيهدد الملكية الفكرية للشركات. وقال إنّ هذا الأمر قد يفيد الشركات الناشئة من خلال تشجيعها على تطوير نماذج ذكاء اصطناعي "أكثر كفاءة من الناحية الحسابية" وأقل ثقلاً بالبيانات التي تندرج في إطار عتبة الإبلاغ.

وترى آيمي فيلدز ماير، التي ساعدت في صياغة الأمر التنفيذي الصادر عن بايدن بصفتها المسؤولة التقنية في البيت الأبيض، أنّ قوة الذكاء الاصطناعي تجعل الرقابة الحكومية أمراً حتمياً.

وأضافت: "نحن نتحدث عن الشركات التي تقول إنها تبني أقوى الأنظمة في تاريخ العالم. والالتزام الأول للحكومة يتمثل بحماية الناس".

ويشيد الخبراء بالتوجيهات الأمنية للمعهد الوطني للمعايير "باعتبارها مورداً حيوياً لبناء وسائل حماية في التكنولوجيا الجديدة". كما يشيرون إلى أن نماذج الذكاء الاصطناعي المعيبة قد تؤدي إلى أضرار اجتماعية خطيرة، بما في ذلك التمييز في الإيجارات والإقراض والفقدان الخاطئ للمنافع الحكومية بشكل غير لائق.

ويشترط الأمر الصادر عن ترامب، خلال ولايته الأولى الخاص بالذكاء الاصطناعي أن تحترم أنظمة الذكاء الاصطناعي الفيدرالية الحقوق المدنية، وهو الأمر الذي سيتطلب بحثاً في الأضرار الاجتماعية.

وقد رحّب قطاع الذكاء الاصطناعي إلى حد كبير بأجندة بايدن المتعلقة بالسلامة. وقال مسؤول أميركي في هذا الإطار: "ما نسمعه هو أنه من المفيد على نطاق واسع توضيح هذه الأشياء". وبالنسبة للشركات الجديدة ذات الفرق الصغيرة، فإن ذلك "يساعد على مضاعفة قدرات موظفيها على معالجة هذه المخاوف".

وقال مايكل دانيال، المستشار السيبراني الرئاسي السابق إنّ التراجع عن الأمر التنفيذي لبايدن يرسل إشارة مثيرة للقلق مفادها أن "حكومة الولايات المتحدة ستتبع نهج عدم التدخل في ما يتعلق بأمن الذكاء الاصطناعي".

أما بالنسبة للمنافسة مع الصين، فيقول المدافعون عن الأمر التنفيذي إنّ قواعد السلامة ستساعد الولايات المتحدة على الانتصار من خلال ضمان عمل نماذج الذكاء الاصطناعي الأميركية بشكل أفضل من منافسيها الصينيين وحمايتها من التجسس الاقتصادي لصالح بكين.

مساران مختلفان

في حال فوز ترامب ودخوله البيت الأبيض الشهر المقبل، فتوقعوا حدوث تغييراً كبيراً في كيفية تعامل الحكومة مع أمن الذكاء الاصطناعي.

وكما يقول هيلبيرغ، يسعى الجمهوريون إلى الحدّ من أضرار الذكاء الاصطناعي من خلال تطبيق "قوانين الضرر والقوانين التشريعية القائمة" بدلاً من سن قيود جديدة واسعة النطاق على التكنولوجيا، ويفضلون "التركيز بشكل أكبر على تعظيم الفرص التي يوفرها الذكاء الاصطناعي، بدلاً من التركيز بشكل مفرط على التخفيف من حدة المخاطر". وبالتالي، يُحتمل أن يؤدي ذلك إلى القضاء على شروط الإبلاغ وربما على بعض توجيهات المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا.

وقد تواجه شروط الإبلاغ أيضاً تحديات قانونية الآن بعد أن تساهلت المحكمة العليا في الإذعان الذي اعتادت المحاكم على منحه للوكالات في تقييم لوائحها.

وقد يؤدي رد فعل الحزب الجمهوري إلى تعريض شراكات اختبار الذكاء الاصطناعي التطوعية التي أبرمها المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا مع الشركات الرائدة للخطر.

فماذا يحدث لتلك الالتزامات في إدارة جديدة؟

لقد أدى هذا الاستقطاب حول الذكاء الاصطناعي إلى إحباط خبراء التكنولوجيا الذين يخشون أن يقوض ترامب السعي إلى إيجاد نماذج أكثر أماناً.

وقالت نيكول تورنر لي، مديرة مركز الابتكار التكنولوجي التابع لمعهد "بروكينغز": "إلى جانب وعود الذكاء الاصطناعي هناك مخاطر، لذا، من الضروري أن يواصل الرئيس المقبل ضمان سلامة وأمن هذه الأنظمة".